مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد .05 / العـــدد: 02 (2019)،
متوفرة على الرابط: http://revues.univ-biskra.dz/index.php/LFBM/

تدابير السلطة النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة و صلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة المصرفية

Les mesures de l'autorité monétaire algérienne pour maintenir l'intégrité et la solidité de la stabilité financière du secteur bancaire algérien à la lumière des développements mondiaux de l'industrie bancaire

المؤلف الأول: د/بالعبيدي عايدة عبير
جامعة محمد خيضر بسكرة
aidaabir.bellabidi@univ-biskra.dz

المؤلف الثاني: د/شاوش اخوان سهام
جامعة محمد خيضر بسكرة
Siham.chaouchkhouane@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/22 تاريخ القبول: 2020/01/02 تاريخ النشر: 2020/01/12.

الملخص :

تشير الدراسات الحديثة بصورة متزايدة إلى أن ضعف وعدم سلامة الأ نظمة المالية والمصرفية أدى بشكل كبير إلى اشعال الأزمات المالية و الاقتصادية وتفاقمها، و لهذا دخلت قضية الاستقرار المالي والمصرفي جدول أعمال العديد من البلدان من خلال مواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية ، فالسلطة النقدية الجزائرية كغيرها من السلطات تسعى إلى الحفاظ على استقرار نظامها المصرفي . و في هذا الصدد جاءت هذه الدراسة للبحث في تدابير بنك الجزائر للحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار للنظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية لصناعة المصرفية، وهي بذلك تهدف إلى إبراز دور بنك الجزائر في ا لحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار للنظام المصرفي الجزائري، و ذلك من خلال تسليط الضوء على أهم تدابير التي قام بها بنك الجزائر في هذا الإطار ، وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر اتخذ عدة تدابير وإجراءات التي تساهم بشكل كبير في تحسين أساليب المحافظة على استقرار النظام المصرفي الجزائري، أهمها مواكبة معايير لجنة

المؤلف المرسل: د/بالعبيدي عايدة عبير aidaabir.bellabidi@univ-biskra.dz

بازل (II - III) والمعايير الدولية المحاسبية؛ وتحديث أنظمة الدفع والإعلام؛ وانضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)؛ كما تم إدخال آليات حديثة كنظام التنقيط المصرفي (SNB) واختبارات الاجهاد المالي.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المصرفية، بنك الجزائر، الاستقرار المالي والمصرفي، النظام المصرفي الجزائري.

Résumé

Les études récentes indiquant que la faiblesse et le manque de solidité des systèmes financiers et bancaires ont conduit à déclencher et à aggraver les crises financières et économiques, pour cela l'autorité monétaire algérienne cherche à maintenir la stabilité de son système bancaire. À cet égard, cette étude examine les mesures de la Banque d'Algérie pour maintenir l'intégrité et la solidité de la stabilité financière du secteur bancaire algérien à la lumière des développements mondiaux de l'industrie bancaire, Elle vise à souligner le rôle de la Banque d'Algérie dans le maintien de l'intégrité et de la solidité de la stabilité du système bancaire algérien. A travers l'étude, on constate que la Banque d'Algérie avait pris plusieurs mesures parmi les plus importants sont la modernisation des systèmes de paiement et d'information; l'adhésion de l'Algérie au Programme d'évaluation du secteur financier (PASF); les nouveaux mécanismes tels que le système de notation bancaire (SNB) et les Tests de stress.

Les Mots Clés: Industrie bancaire, Banque d'Algérie, Stabilité financière et bancaire, Système bancaire algérien.

1. مقدمة:

أدت التغيرات السريعة في الساحة الدولية إلى التأثير على الأنظمة المصرفية والمالية، حيث ساعدت على انفتاح البنوك على عالمها الخارجي، إذ كان للعولمة المالية و التحرر المالي انعكاسا على أعمال البنوك، إذ أصبحت البنوك لها توجهات وكيانات حديثة و معاصرة في القطاعات المصرفية المحلية عبر العالم، أهمها ظهور البنوك الشاملة والاندماج المصرفي و البنوك الإلكترونية التي ساعدت على تطور الصناعة المصرفية وخلق منافسة بين البنوك داخل النظام المصرفي

المحلى، و من أجل ذلك تسعى البنوك المحلية جاهدة إلى اكتساب تكنولوجيا نظم المعلومات و الإلكترونيات وتحديث تقنيات العمل المصرفي لديها من أجل المحافظة على بقاءها و القدرة على مواجهة التغيرات الهائلة و السريعة الحاصلة في مجال العمل المصرفي، وكل هذا أدى إلى تعاظم المخاطر المصرفية و زيادة الأزمات المالية، مما أدى بالبنوك المركزية بتوفير البيئة المصرفية الملائمة للعمل المصرفي من خلال تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك سعيا منها للمحافظة على الاستقرار النقدي للبلد، و في هذا الإطار فالسلطة النقدية الجزائرية كغيرها من السلطات تسعى إلى مواكبة هذه التطورات خصوصا بما يتعلق الصناعة المصرفية للحفاظ على سلامة و استقرار نظامها المصرفي، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية : فيما تتجسد تدابير بنك الجزائر للحفاظ على سلامة و استقرار النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الحديثة للصناعة المصرفية؟

للإجابة على الإشكالية يتم صياغة الفرضية التالية : تتجسد تدابير بنك الجزائر للحفاظ على سلامة و استقرار النظام المصرفي الجزائري في مواكبة التطورات العالمية الحديثة و المعاصرة في مجال الرقابة المصرفية ونظم المعلومات والتكنولوجيا.

و في هذا الصدد تكمن أهمية الدراسة في توضيح مدى أهمية مواكبة التطورات العالمية الحديثة و المعاصرة للصناعة المصرفية في ا لحفاظ على سلامة وصلابة النظام المصرفي الجزائري.

أما أهداف الدراسة تتمحور في إبراز دور بنك الجزائر في الحفاظ على سلامة وصلابة النظام المصرفي الجزائري، و ذلك من خلال تسليط الضوء على أهم تدابير والاجراءات التي قام بها بنك الجزائر في هذا الإطار.

وفيما يخص المنهجية المتبعة في الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لدارسة تدابير التي قام بها بنك الجزائر.

2. أساسيات حول ا لصناعة المصرفية في ظل التطورات العالمية

للصيرفة: يلعب البنك دوراً رئيسياً في الاقتصاد، ولا سيما من خلال تمويل الشركات والأفراد، والاستثمارات الخاصة والعامة، وتوفير وسائل الدفع والوصول إلى المنتجات المالية، كما أنه شركة رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، سيتعين على الصناعة المصرفية لمختلف بلدان العالم أن تتطور في سياق يتسم بزيادة المنافسة الدولية.

2-1. التغيرات الأساسية في الصناعة المصرفية:

اتسمت بيئة الصناعة المصرفية بالعديد من التغيرات والتطورات كان لها أثر كبير على أعمال البنوك والصناعة المصرفية، كما " تصدرت التغيرات التي شهدتها الصناعة المصرفية مجموعتان من العوامل التي كان لها الأثر الكبير هما التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات، وتحرير المصارف من القيود (أو الرقابة)، وقد أدى ذلك إلى نشوء بيئة اقتصادية كلية إيجابية، على أساس ذلك، حققت صناعة الخدمات المالية توسعا كبيرا داخل الأقطار و بينها، و تزايد إصدار وتداول الأدوات المالية الجديدة والأكثر تعقيدا، وتنامت الارتباطات السوقية وتعاظمت ضغوط المنافسة" (الراوي، 2010، صفحة 82). و فيما يلي أهم التغيرات الحاصلة في بيئة الصناعة المصرفية:

2-1-1. زيادة حدة المنافسة:

تتنافس البنوك فيما بينها أو مع المؤسسات المالية الأخرى في عدة مجالات سواء تعلق الأمر بتعبئة الودائع أو منح القروض والائتمان أو مجالات أخرى، و مع التطورات العالمية في مجال الصيرفة لوحظ تعاظم المنافسة المصرفية، ولكي يحافظ البنك على شروط المنافسة فإنه يجب أن يتبع أحد الطريقتين الآتيين أوكلاهما (النبهاني، 2014، صفحة 26):

- أن يحرص على تطوير الخدمة المصرفية المقدمة إلى عملائه للمحافظة عليهم، ومن تم جدب عملاء محتملين جدد فضلا عن جدب عملاء المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

- رفع نسبة الفائدة على ودائع العملاء لجدبهم و تقليل هذه النسبة على الائتمان الممنوح و العمل على تقليل التباين بينهما لإغراء المودعين على زيادة إيداعاتهم و حث المستثمرين والمستهلكين على طلب القروض.

2-1-2. الصيرفة الاستثمارية: تحظى إدارة عمليات الاستثمار البنوك باهتمام متزايد في الوقت الحاضر،" فمن النشاطات المهمة و الحيوية التي جعلت المصارف تركز جهودها هو نشاط الصيرفة الاستثمارية أي من خلال دخول إلى مجالات الاستثمار المختلفة كوساطة ومتاجرة و كأدوات داخل الميزانية وخارجها" (الشمري، 2013، صفحة 36)، وتمثلت أهم الخدمات التي تقدمها البنوك في مجال تنمية محفظة الأوراق المالية في خدمات البنوك في مجال تنشيط التعامل بالأوراق المالية وخدمات يقدمها للعملاء في مجال الاستثمار في الأوراق المالية.

2-1-3. إزالة القيود وإعادة التنظيم: تعد من القوى المهمة والأساسية التي ساهمت في دخول المصارف إلى مجالات مصرفية و مالية عديدة لم تكن ضمن أنشطتها السابقة. " فإن شدة المنافسة وتكاثر الخدمات المصرفية شجعت على عملية التحرر من القيود المصرفية والتحرر من الرقابة الحكومية على صناعة الخدمات المالية التي بدأت منذ العقدين الماضيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت بعدئذ في كل أنحاء العالم" (صرن، 2007، صفحة 116).

2-1-4. الإبداع المالي: تميزت البيئة المصرفية الحديثة بزيادة جوانب الإبداع و الابتكار في الأدوات المالية والمصرفية وظهور تقنيات جديدة في مجال الهندسة المالية ومن أبرز هذه الأدوات المشتقات المالية و تعرف على أنها "مجموعة عقود تتحدد قيمتها من قيمة الأصول موضوع العقد، وهذه الاخيرة تتنوع ما بين أسهم وسندات و سلع وعملات و يمكن للمستثمر أن يحقق مكاسب أو خسائر بالاستناد إلى أداء موضوع العقد" (النبهاني، 2014، صفحة 30) وتتمثل

المشتقات المالية في: العقود المستقبلية؛ عقود الخيارات؛ عقود الآجلة؛ عقود المبادلات.

2-1-5. التسنيد (التوريق): يعد التوريق من التغيرات الحديثة التي غيرت من فلسفة إدارة الأموال في البنوك فالتوريق هو عملية إصدار أوراق مالية مدعوم بأصول معينة وتمثل تحويلا للقروض المصرفية من طبيعتها كأصل غير سائل إلى آخر سائل، أي تحويل الديون من المقرض الابتدائي وهو هنا المصرف، إلى مقرضين آخرين عن طريق إصدار سندات بقيمة القروض تطرح في الأسواق المال" (النبهاني، 2014، صفحة 31).

وتهدف البنوك من وراء عملية التوريق لتحقيق الفوائد التالية (السكر، 2011، صفحة 90): تقليل درجة مخاطرة التمويل مع توفير السيولة؛ تمكين البنك من تحسين مركزه المالي لأن عملية توريق الديون المصرفية يترتب عليها استبعاد مبلغ القروض من ميزانية البنك؛ تحسين وضع مخاطر الائتمان المصرفية لدى البنك؛ تساعد عملية التوريق على تحسين الوضع الاستثماري عن طريق ايجاد بدائل جديدة استثمارية تتيح للمستثمرين توظيف أموالهم بها؛ تساعد عملية التوريق أيضا على ايجاد مصادر التمويل للبنوك.

2-1-6. العولمة: تعد العولمة التي زادت من تقارب العالمي و أزالت العديد من القيود و منحت مجالات العمل المصرفي و المالي توسعا. " فالعوامل التي تحرك العولمة نحو الظهور و التمركز في المصارف تقع ضمن فئة العوامل السوقية والاقتصادية و البيئية و التنافسية، فالعوامل السوقية تحدد تلقي الزبون و قبوله للخدمة المصرفية العالمية، و تحدد العوامل الاقتصادية فيما إذا كانت الاستراتيجية المصرفية العالمية تقدم أدنى تكاليف للخدمة المصرفية، في حين تبحث العوامل البيئية كيفية دعم البنى الهيكلية المصرفية، و تتطلب العوامل التنافسية مصارف قادرة منافسة مثيلاتها في دول أخرى" (صرن، 2007، صفحة 116)، فمن أجل مسايرة التطور العالمي يجب على البنوك مراعاة ما يلي:

- تعزيز الابتكارات المصرفية و تقديم خدمات جديدة تنسجم مع فكر العولمة في جودة الخدمات المصرفية؛

- تطوير الخدمات المصرفية و إدخال التقانة فيها، كونها أصبحت سمة مميزة للعمل المصرفي في عصر العولمة؛

- وضع الضوابط كفيلة برقابة الأداء المصرفي بصفة عامة، والأداء الائتماني بصفة خاصة؛

- ربط المصارف المحلية بالمصارف العالمية بواسطة الشبكات العالمية؛

- تطبيق المواصفات المصرفية الدولية؛

- إعداد الموارد البشرية للتعامل والتكيف مع متطلبات العولمة محليا وعالميا لكي تواكب مسيرة العولمة المالية.

2-1-7. التقدم التكنولوجي: لقد غير التقدم التكنولوجي من آلية التعامل المصرفي فبعد أن كان النشاط المصرفي معظمه يتم وجها لوجه مع الزبون أصبح يسمى المصرف الافتراضي أي المصرف الذي ليس له موقع محدد وثابت إنما يكون موقعه على الانترنيت من خلال ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية (الشمري، 2013، صفحة 38).

كما تشير" التقانة إلى النماذج والأنواع والأشكال التقانة المطبقة لتشغيل وتخزين وإرسال المعلومات المصرفية في شكل الإلكتروني، وتتضمن التجهيزات الفنية التي تستخدم لغرض ربط التقانة بالعولمة كالحواسب و التجهيزات و شبكات الاتصالات وآلات الفاكس، كذلك منظمو الخانات و التقارير الإلكترونية" (صرن، 2007، صفحة 143).

2-2. المساعي المتبعة لمواجهة التطورات العالمية الحديثة

للصناعة المصرفية: تسعى السلطات النقدية على إتباع عدة إجراءات من شأنها أن تحافظ على سلامة الاستقرار المالي لقطاعها المصرفي في ظل التطورات العالمية الحديثة للصناعة المصرفية ومن أهمها:

2-2-1. ضرورة مواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية:

كنتيجة لارتفاع المخاطر المصرفية مع انتشار العولمة ، أصبح ضروريا على البنوك أن تحتاط لمواجهة هذه المخاطر، لهذا وجب عليها الالتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة التي أعدّتها لجنة بازل للرقابة المصرفية – التي تأسست سنة 1974- بالتعاون مع السلطات الرقابية في مجموعة الدول العشر. وفي إطار هذه المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة ركزت مقررات لجنة بازل1 على تحديد الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة على المخاطر؛ تحديد أساليب الرقابة البنكية؛ تحديد معيار كفاية أو ملاءة رأس المال، ويرتكز هذا المعيار الموحد الذي حدد سنة 1988 على أن يصل معدل رأس المال إلى مجموع الأصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى (8%) كحد أدنى مع نهاية عام 1992. ولقد تم تعديله سنة 1995 بإضافة الشريحة الثالثة لرأس المال ومخاطر السوق. لكن مع العديد من الأزمات المصرفية والمالية التي شهدتها الكثير من دول العالم خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إذ زادت حدة تلك الأزمات اعتبارا من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، وكانت أزمة جنوب شرق آسيا أكثر الأزمات شدة وتأثيرا وكان ذلك عام 1997 وعام 1998 وكان تأثيرها واضحا على الاقتصاد العالمي وخصوصا على القطاعات المالية والمصرفية، حيث تم دق ناقوس الخطر والتهديد بتقويض العولمة المالية. هذه الأزمات أدت بالمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق نقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التسويات الدولية، و بالدول العشر الكبرى بتكثيف جهودها لمحاولة تقوية و دعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي، و في هذا صدد يأتي إصدار

الطبعة الأولى من وثيقة لجنة بازل 2 في سنة 1999 والطبعة الثانية 2001 أما الطبعة الثالثة في 2003.

2-2-2. تفعيل آليات حوكمة و نظم رقابة البنوك: تتسع دائرة الاهتمام بحوكمة المصارف بهدف المحافظة على نظام مصرفي صحي وسليم في ظل التغيرات السريعة في البيئة المصرفية الدولية، التي عرضت البنوك إلى درجة كبيرة من التقلبات والمخاطر، و تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة المصارف كالآتي " من منظور الصناعة المصرفية، تتضمن حوكمة الشركات الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من مجالس الإدارة، و الإدارات العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام البنوك" (راضي، 2013، صفحة 30).

و تعتبر نظم الرقابة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك لما تحققه من أهداف أهمها (حسن، 2010، صفحة 73):

- دعم وحماية الجهاز البنكي، وبالتالي المحافظة على حقوق المودعين والدائنين للبنك؛

- منع التركز في ملكية البنك، مما ينعكس سلبا على المنافسة، وعلى نوعية الخدمات البنكية التي تقدمها هذه البنوك؛

- الوقوف على سلامة العمليات البنكية التي قام بها البنك وتحقيقه للأهداف المرسومة.

2-2-3. عصرنة أنظمة الدفع: إن أول من قام بإدخال وظيفة الإشراف على أنظمة الدفع هو النظام الاحتياطي الفيدرالي، وهو جهاز حكومي فيدرالي الذي تأسس عام 1913 ويعمل في الولايات المتحدة عمل البنوك المركزية، فباستثناء هذا الجهاز يعتبر البنك المركزي الأوروبي أول من سجل الإشراف على أنظمة الدفع ضمن أهدافه الأساسية.

تهدف عصرنة أنظمة الدفع إلى "وضع مجموعة من آليات الدفع الوطنية والجهوية وذلك مع احترام المعايير الدولية، من أجل اشباع جميع الحاجيات المتنامية لكل القطاعات الاقتصادية للدولة، والمتمثلة في قطاعات المستهلكين والتجارة و الصناعة و الحكومة والأسواق المالية الوطنية والدولية" (GASMI, 26/27/Avril/2011)، وتمثلت أهم أنظمة الدفع في نظام التحويل الآلي والتسوية و نظام ما بين البنوك للمقاصة الآلية.

2-2-4. عصرنة أنظمة المعلومات: تعتبر المعلومات كمحرك لذكاء المؤسسة الاقتصادية، وهي باقترانها بالتكنولوجيا الحديثة تصبح أكثر فعالية، و من أهم العناصر التي تتضمنها المعلومات هي النظم وتعرف على أنها "مكونات مترابطة تعمل مع بعضها بعضا على جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات لدعم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة و التحليل في المصرف" (صرن، 2007، صفحة 132)

2-2-5. الانضمام إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) (PESF): في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات أطلق البنك الدولي (BM) وصندوق النقد الدولي (FMI) برنامج تقييم القطاع (PESF) في عام 1999 من أجل تقييم مواطن القوة و الضعف بشكل منتظم للأنظمة المالية في بلدانهم الأعضاء، فبرنامج تقييم القطاع المالي هو تقييم مشترك تقوم به بعثة مشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لجميع البلدان الاعضاء الأخرى ، ويهدف برنامج تقييم القطاع المالي الذي تقوم به البعثات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تدعيم رقابة الأنظمة المالية للبلدان الأعضاء، يرمي هذا البرنامج لمساعدة السلطات ال نقدية في التعريف بالجوانب الهامة ومواطن الضعف المحتملة للأنظمة المالية، و هكذا دخلت قضية الاستقرار المالي جدول أعمال العديد من البلدان، وعليه أدى ذلك إلى وضع معايير و قوانين دولية مختلفة تجمع أفضل الممارسات لتعزيز الاستقرار المالي.

3. التدابير المتبعة من السلطة النقدية الجزائرية لمواكبة التغيرات الحديثة للصناعة المصرفية العالمية:

نتيجة للعولمة المالية والتطورات السريعة في اقتصاديات العالم، رغبت السلطة النقدية في الجزائر في تطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي التي تسمح برفع القيود والعراقيل ، و تساعد على اندماج النظام المصرفي الجزائري عالميا . وعلى هذا الأساس قامت السلطة النقدية بالتجسيد الفعلي لهذا التحرر من خلال إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية (GATS)، وكذا الحرص على مواكبة التكنولوجيا وعصرنة أنظمة الإعلام و استعمال وسائل متطورة للاتصال والمعلومات، وكذا تطوير وعصرنة وظيفة الرقابة والإشراف وفق المعايير الدولية.

من خلال ما سبق تهدف السلطة النقدية لتطوير الصناعة المصرفية الجزائرية وذلك بتوفير البيئة الملائمة للبنوك العاملة في السوق المحلية سواء كانت بنوك عمومية أم أجنبية، ومن أجل ذلك اتخذت السلطة النقدية عدة تدابير وإجراءات لتطوير الصناعة المصرفية للنظام المصرفي الجزائري تمثلت أهمها في:

3-1. تعزيز التدابير الاحترازية و التنظيمية و المحاسبية:

لقد تمثلت أهم التدابير الاحترازية والتنظيمية والمحاسبية الذي قام بها بنك الجزائر من أجل الوصول إل نظام صحي وفعال ما يلي:

3-1-1. رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الجزائر :

من أجل تحسين ملاءة المالية للبنوك الجزائرية، قام البنك الجزائر برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي تم تحديده أولا في سنة 1990 بـ 500.000.000 دج للبنوك وبـ 100.000.000 دج للمؤسسات المالية بموجب نظام رقم (01/90) المتعلق بحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر (المادة (01) من النظام رقم (01/90) ، 1990). ولقد تم رفع الحد الأدنى لرأس المال مرتين في سنة 2004 و سنة 2008:

- في سنة 2004 تم رفع الحد الأدنى لرأسمال للبنوك والمؤسسات المالية بموجب النظام رقم (01/04) المؤرخ في 04 مارس 2004 إلى 2.500.000.000 دج للبنوك و 500.000.000 دج للمؤسسات المالية (المادة (02) من النظام رقم (01/04) ، 2004).

- في سنة 2008 تم رفع الحد الأدنى لرأسمال للبنوك والمؤسسات المالية بموجب النظام رقم (04/08) المؤرخ في 23 ديسمبر 2004 إلى 10.000.000.000 دج للبنوك و 3.500.000.000 دج للمؤسسات المالية (المادة (02) من النظام رقم (04/08)، 2008).

3-1-2. تكييف الإطار التنظيمي وفق المعايير الدولية: بغية رفع الإطار التنظيمي الوطني إلى مستوى أحسن من الممارسات والمقاييس الدولية لإشراف مصرفي فعلي وفعال ، والترجمة في الواقع لتطورات الإطار المؤسساتي للإشراف المصرفي المنبثق من التدابير الجديدة للأمر رقم (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر (11/03) المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، واصل كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر خلال السنة 2013 مجهودات تكييف وتعزيز الهيكل التنظيمي المعمول به، و خصت الأعمال المدرجة في هذا الصدد عصرنة وتعزيز القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية من جهة.

من جهة أخرى، انطلق بنك الجزائر في الثلاثي الرابع من سنة 2013 في أشغال تصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية بموجب المقاييس المنصوص عليها في لجنة بازل II وبازل III. (بنك الجزائر، 2014، صفحة 130)

استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن تقرير بعثة التقييم المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أقام بنك الجزائر مجموعة عمل مكلفة بإعادة

صياغة الإطار الاحترازي المعمول به ترقبا للانتقال المبرمج خلال الثلاثي الرابع من سنة 2014 إلى تطبيق قواعد بازل II وبعض قواعد بازل III. و فعلا تم إصدار النظام رقم (01/14) المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، حيث " تم رفع نسبة الملاءة للأموال الخاصة القانونية للبنوك إلى (9.5%) وتحديد نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية بـ (7%)، كما تم إضافة إلى مخاطر القروض كل من مخاطر السوق و المخاطر العملياتية" (المادتين (02) و(03) من النظام رقم (01/14) ، 2014).

وعليه ترتكز الأعمال التي تمت مباشرتها في هذا الصدد على تعديل نسب الأموال الخاصة وقاعدة توزيع المخاطر، من أجل وضع متطلبات نوعية جديدة في مجال الأموال الخاصة، تتطابق مع التطورات و مع أحسن الممارسات في هذا المجال. كما تعلق الأمر بكل من قواعد التصنيف وتكوين المؤونات وكذا التسجيل المحاسبي لمختلف فئات المستحقات. وتهدف هذه العملية الواسعة، في نهاية المطاف، إلى مقاربة أفضل لمستوى تطابق نظام الإشراف في الجزائر مع المعايير المحددة وفقا للمبادئ 29 لجنة بازل من أجل رقابة مصرفية فعالة. (بنك الجزائر، 2014، صفحة 132)

3-1-3. التدابير المحاسبية: تمثلت أهم التدابير في وضع مخطط محاسبي بنكي جديد وتقرير محاسبي جديد:

- وضع مخطط محاسبي بنكي جديد: لقد حدد بنك الجزائر بموجب النظام رقم (04/09) المؤرخ في 24 جويلية 2009 مخططا للحسابات البنكية والقواعد المحاسبية مستوحاة من معايير المحاسبة الدولية ومعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، " إذ يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم (11/07) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه"

(المادة (03) من النظام رقم (04/09) ، 2009). كما أن قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأصول و الخصوم و الأعباء والنواتج تم تحديدها بموجب قرار متخذ في 26 جويلية 2008، والذي تم إصداره في إطار المرسوم التنفيذي رقم (156/08) المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (11/07)، وأهم ما جاء به الإطار التصوري للمحاسبة المالية (المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (156/08)، 2008، صفحة 11):

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية؛
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة و يسهل تفسير المعايير المحاسبية و فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها في التنظيم المحاسبي.

كما يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى (المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (156/08)، 2008، صفحة 11):

- تطوير المعايير و تحضير الكشوف المالية، وتفسير المعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية للمستعملين؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.
- وضع تقرير محاسبي جديد: تبعا لتطبيق المخطط المحاسبي البنكي الجديد أصدر بنك الجزائر قواعد جديدة لإعداد تقرير محاسبي دوري جديد يتضمن احتياجات المعلومات الاحترازية عن طريق تعليمة رقم (03-11) المؤرخة في 20 سبتمبر 2011 و المتضمنة الوثائق المالية الدورية، و تمثلت أساسا في (المادة (02) من التعليمة رقم (11/03)، 2011):

✓ الوضعية المحاسبية لكل ثلاثي وملحقاتها، والتي تشمل الأصول والخصوم والتزامات خارج الميزانية؛

✓ جدول حسابات النتائج لكل سداسي الذي يوضح التكاليف والإيرادات المرتبطة بالنشاط.

كما قد تم تحديد شروط إعداد ونشر الوثائق المالية للبنوك والمؤسسات المالية بموجب النظام رقم (05/09) المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، وتتكون هذه الكشوف المالية القابلة للنشر في (المادة (02) من النظام رقم (05/09)، 2009): ميزانية وخارج الميزانية؛ حسابات النتائج؛ جدول تدفقات الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة و الملحق.

3-2. تطوير البنى التحتية و الهياكل المصرفية: لقد سعت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 2004 إلى تطوير البنى التحتية و الهياكل المصرفية لنظامها المصرفي خاصة فيما يتعلق بأنظمة الدفع و أنظمة الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى تنظيم وتسيير مركزيات المعلومات.

3-2-1. عصرنة أنظمة الدفع: يحتاج النظام المصرفي الجزائري من أجل الترقية إلى إنشاء بيئة عمل جذابة وتكون قادرة على الانفتاح على المنافسة الدولية، لهذا بدأت الجزائر مشروع لتطوير وتحديث أنظمة الدفع على أساس من المبادئ والمعايير الدولية في سنة 2004، إذ قام بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وإشراك الأسرة المصرفية بتطوير وتحديث أنظمة الدفع، وذلك من خلال تطوير المعايير والمقاييس وتحديث البنية التحتية المصرفية في مجال أنظمة الدفع و تدعيم البنية التحتية في مجال الاتصالات الإلكترونية المرتبطة بذلك، وتتمثل الأهداف الرئيسية ل تحديث أنظمة الدفع في ما يلي (Banque d'Algérie, 2005, p. 93):

- وضع البنى التحتية التي تسمح بفعالية أكبر في معالجة العمليات بين البنوك والسوق المالي خصوصا تطور نظام الدفع للمبالغ الكبيرة؛

- تطوير المقاييس والهاييرلمستقبل نظام المقاصة والتحويلات للمبالغ الصغيرة؛

- تحديث نظام الإعلام الآلي لبنك الجزائر ، و تعزيز البنى التحتية للاتصال بين بنك الجزائر ومقر الاجتماعي للبنوك والمؤسسات المالية ، البريد والمواصلات ، والخزينة العمومية.

- نظام التسوية الإجماليةُ الفوريةُ للمبالغ الكبيرةُ والدفع المستعجل (آرتس-ARTS): يعرف النظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرةُ والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر، والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية (آرتس-ARTS) على أنه" نظام للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أوالبريدية للمبالغ الكبيرةُ أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام" (المادةُ (02) من النظام رقم (04/05) ، 2005). ونص هذا النظام في المادةُ رقم (21) على أنه يجب معالجة أوامر الدفع عن طريق تحويل لكل مبلغ يعادلأو يفوق المليون دينار جزائري بواسطة نظام آرتس، كما يعالج أيضا أوامر الدفع المستعجلة التي تقل عن هذا الحد الأدنى والتي تصدر عن المشاركين . ولقد دخل نظام الآرتس في الإنتاج أي التشغيل في فيفري 2006. ومن أهم العمليات التي يقوم بها هذا النظام ما يلي (Banque Extérieure d'Algérie, 2006, p. 1):

- التحويلات بين المشاركين (المبالغ الكبيرةُ أو المستعجلة) لحسابهم الخاص أولحساب العملاء؛
- التغطية بالدينار للتحويلات الدولية؛
- تسويات لعمليات السوق النقدية و عمليات الأمانة اليومية؛
- التسوية النهائية لأرصدةُ الأنظمة الخارجية.

- نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة (آتكي- ATCI): لقد شرعت السلطة النقدية سنة 2004 بوضع مشروع لإنجاز نظام مقاصة إلكترونية خاص بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض، يعرف هذا النظام بنظام الجزائر

للمقاصة الآلية بين البنوك - آتكي (ATCI)، وفي أوت 2004 قام بنك الجزائر بمساهمة البنوك بإنشاء فرع تابع له يدعى مركز المقاصة الم سبقة بين البنوك (CPI)، والذي تتمثل مهامه الأساسية في السهر على تطبيق وتسيير نظام الجزائر للمقاصة الآلية بين البنوك - آتكي (ATCI). ويعتبر نظام الآتكي " نظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأتوماتيكية السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية، كما لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون دينار الجزائري" (المادة (02) من النظام رقم (06/05)، 2005). تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة فيما يلي (Banque d'Algérie, 2005, p. 97):

- تسيير المبادلات بين البنوك بوسائل الدفع غير المادية ، و تسيير المقاصة المتعددة الأطراف الذي يتجسد بحساب الأرصدة المتعددة الأطراف لكل أداة من أداوت الدفع (شيك، الأوراق مالية، الحولات، الكمبيالة، البطاقة البنكية...)؛
- تدفق أرصدة المقاصة المحسوبة في نظام التسوية آرتس لتسويتها و تحصيل الشيكات المشخصة (Scannés) وتجميعها نحو البنوك المسحوبة عليها؛ الحفاظ على أرشيف للمعطيات الإلكترونية.

2-2-3. عصرنة أنظمة الإعلام و الاتصال: إن استخدام نظام متكامل للمعلومات يساعد الإدارة في التخطيط الاستراتيجي للبنك ويستخدم كذلك كأداة تزيد من دقة وسرعة العمليات المنفذة، وتحسين صورة البنك في نظر العملاء بتقديم خدمات أفضل وأسرع، بالإضافة إلى دورها في دعم رقابة الإدارة على عمليات البنك وسياسته. من أجل ذلك سعت السلطات والبنوك الجزائرية في تطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها ، لغرض تحديث أنظمتها خاصة بالإعلام الآلي و الاتصال بغية تحسين طرق التنظيم والقيادة في البنوك. كما تعتبر نوعية الأنظمة في أي بلد مؤشرا جيدا لمستوى لتشغيل الاقتصاد.

رغم أن البنوك الجزائرية استخدمت أنواع مختلفة من أنظمة الإعلام في السابق إلا هناك عدة نقائص والثغرات التي تعيق سياسة القروض خاصة فيما يتعلق بالقروض وتسيير مخاطر الائتمان والتحصيل للقروض في البنوك الجزائرية، ولا سيما نقص المؤهلات والمدة التي يستغرقها معالجة ملفات القروض، التي تمتد أحيانا إلى شهور.

وعلى هذا الأساس شرعت البنوك الجزائرية العمومية منها مؤخرا في استخدام نظام معلوماتي موحد يعرف بـ (Oracle Flexcube Core Banking) هو حل مصرفي عالمي صممه أوراكل للبنوك فهو يسعى لتحقيق ما يلي (Oracle Financial Services, 2009):

- استبدال الأنظمة القديمة و زيادة القدرة التنافسية و تسهيل الامتثال التنظيمي؛

- تحسين تدفق المعلومات وقيمة العميل و خلق بنية موجهة للخدمة (SOA)؛

3-2-3. تنظيم و تسيير مركزيات المعلومات: تتمثل في:

- مركزية المخاطر: تم تأسيس مركزية المخاطر بموجب المادة (160) من قانون رقم (10/90) المتعلق بالنقد القرض لسنة 1990، كما تم تعزيز إطارها القانوني من خلال المادة (98) من الأمر رقم (03/11) المتعلق بالنقد والقرض في سنة 2003. تكلف هذه المركزية " بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية " (المادة (160) من القانون رقم (10/90)، 1990). حيث فرض على كل مؤسسات القرض من البنوك والمؤسسات المالية أو أي مؤسسة قرض أخرى الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها ، وبموجب نظام رقم (01/92) المؤرخ في 22 ماس 1992 المتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها تم

تحديد مبادئ التنظيم والعمل لهذه المركزية. وفي سنة 2010 قام بنك الجزائر بإدماج تصريحات قروض الأسر (المقاولين الفرديين والأفراد) وذلك بموجب المادة رقم (98) المعدلة بالأمر رقم (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتعلق بالنقد والقرض. وفعلا في سنة 2012 تم إصدار نظام رقم (01/12) المؤرخ في 20 فيفري 2012 المتضمن مركزية المخاطر المؤسسات ومخاطر الأسر وعملها. ومن خلاله تم تقسيم مركزية المخاطر إلى قسمين (المادة (01) من النظام رقم (01/12) ، 2012):

- ✓ مركزية المخاطر المؤسسات: التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر؛
- ✓ مركزية المخاطر الأسر: التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد.

- مركزية للمبالغ غير مدفوعة : تم تأسيس مركزية للمبالغ غير مدفوعة في سنة 1992 من طرف بنك الجزائر بموجب نظام رقم (02/92) المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير مدفوعة وعملها. من طرف بنك الجزائر، حيث " يجب على كل الوسطاء الماليين والمتمثلين في كل من البنوك المؤسسات المالية ، الخزينة العمومية، المصالح المالية للبريد والمواصلات، وكل المؤسسات الأخرى التي تضع بحوزة الزبائن وسائل الدفع وتسييرها الانضمام إلى هذه المركزية " (المادة (03) من النظام رقم (02/92)، 1992). وتتمثل مهام هذه الهيئة فيما يلي (المادة (03) من النظام رقم (02/92)، 1992):

- تنظيم وتسيير بطاقية " مركزية لعوارض الدفع "، وما قد يترتب عليها من متابعات؛

- تبليغ الوسطاء الماليين وكل سلطة أخرى معنية دوريا بقائمة عوارض الدفع، وما قد يترتب عليها من متابعات.

- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد: تأسس سنة 1992 جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة بموجب النظام رقم (03/92) المؤرخ في 22 مارس 1992 والمتضمن الوقاية والمكافحة ضد إصدار الشيكات بدون رصيد، وذلك للقيام بمهمة " التركيز على نظام مركزية المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين " (المادة (03) من النظام رقم (03/92)، 1992). يهدف إلى تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي يتخللها عنصر الغش ووضع آليات للرقابة بغية حسن استعمال إحدى أهم وسائل الدفع ألا وهي الشيك والاستفادة من مزايا التعامل بها.

- مركزية الميزانيات: تم إنشاء مركزية الميزانيات لدى بنك الجزائر في سنة 1996 بموجب النظام رقم (07/96) المؤرخ في 03 جويلية 1996 والمتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، ويتمثل هدفها في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية، وقصد تعميم استعمال طرق موحدة للتحليل المالي الخاص بالمؤسسات في النظام المصرفي. كما تتمثل مهمة هذه مركزية في " جمع المعلومات المحاسبية والمالية ومعالجتها ونشرها، المتعلقة بالمؤسسات التي تحصلت على قرض مالي من البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاعتماد الإيجاري التي تخضع لتصريح المركزية لبنك الجزائر" (المادة (02) من النظام رقم (07/96) ، 1996).

3-3. عصرنة وظيفة الرقابة و الإشراف: يتضن جهاز الرقابة في الجزائر نوعين من الرقابة ألا وهما الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان، ومن خلالهما يتم تقييم البنوك والمؤسسات المالية من حيث (بنك الجزائر، 2014، الصفحات 134-135):

- موثوقية حساباتها ونوعية تسييرها للمخاطر؛

- نوعية تصريحاتها الدورية المرسلة إلى بنك الجزائر أو إلى هيئة الرقابة؛

- تطبيق القوانين والتنظيمات، لا سيما تلك المتعلقة بالصرف وبجهاز مكافحة ضد تبيض الأموال وتمويل الإرهاب؛

- نوعية الرقابة الداخلية وكذا الإجراءات المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع.

ويسعى بنك الجزائر في مجال تنظيم، والرقابة والإشراف على النشاط المصرفي لتحقيق الهدف الأول والمتمثل في تجنيب الصناعة المصرفية كل المخاطر الكبيرة، بما في ذلك المخاطر المؤسسية.

3-3-1. الرقابة على أساس المستندات: يسهر جهاز الرقابة على أساس المستندات، التي تمارس بشكل دائم على متابعة تطور الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة من خلال مدى احترامها للتدابير القانونية والتنظيمية المطبقة عليها.

تتعلق هذه الرقابة بمعالجة وتحليل المعلومات المحاسبية والاحتوازية وتقارير الرقابة الداخلية والمكافحة ضد تبييض الأموال المرسلة من طرف الخاضعين وكذا تقارير محافظي الحسابات. تستند هذه الرقابة على التقارير والمعلومات المرسلة من طرف المصارف والمؤسسات المالية لإدلاء بملاحظاتها واستنتاجاتها اتجاه وضعيتاهم وتمارس هذه الرقابة على المستوى الفردي (تحليل احتوازي جزئي) و على المستوى الإجمالي للنظام المصرفي في مجمله (تحليل احتوازي كلي).

- الرقابة الاحترازية الجزئية: تتمحور الرقابة الاحترازية الجزئية خاصة حول تحقيق الأشغال التي تهدف إلى (بنك الجزائر، 2012، الصفحات 141-142)؛

- التأكد من احترام الآجال التنظيمية لإرسال التقارير المحاسبية و الاحترازية؛

- التأكد من اتساق المعلومات، بالقيام بالرقابة ما بين وداخل التقارير، لغرض تقييم موثوقية هذه الأخيرة؛

- دراسة المعطيات المحاسبية والاحترازية المرسلة وتفسير التطورات وتبليغ سلطة الإشراف بالنتائج هذه الأشغال؛

- اكتشاف المخالفات، واستجواب المؤسسات الخاضعة صاحبة المخالفات، لغرض التطابق مع التدابير القانونية والتنظيمية المعمول بها، وإرسال بيان الحالات المخالفات إلى اللجنة المصرفية؛

- دراسة تحفظات محافظي الحسابات في تقرير التصديق، وكذا في تقرير الوسيط.

- الرقابة الاحترازية الكلية: تمارس الرقابة الاحترازية الكلية من طرف هيئة العامة على النظام المصرفي، إذ تتمحور هذه الرقابة حول تحقيق الأشغال والمتمثلة أساسا في (بنك الجزائر، 2012، صفحة 142):

- تجميع معطيات للبنوك والمؤسسات المالية المؤسساتية، المحاسبية و الاحترازية على مستوى كل النظام حساب المؤشرات المتوسطة للمجموعات المتجانسة وللنظام؛

- استعمال المعطيات المجمعة في التحاليل المقارنة لغرض توجيه بيان التوجهات العامة، و في تمارين ثلاثية لاختبار الصلابة عبر أشغال محاكاة سيناريوهات الصلابة على المتغيرات المالية.

وفي الأخير يمكن القول أن الرقابة على المستندات تهدف إلى تحديد نقاط الضعف والمخاطر الخاصة بكل بنك ومؤسسة مالية وتسمح للجنة المصرفية، التي تستلم التقارير المُلخّصة، بتخطيط وتوجيه عمل الرقابة بعين المكان بغية حصر أفضل لأهداف هذا النوع من الرقابة.

2-3-3. الرقابة بعين المكان: سواء تعلق الأمر بمهمات آنية أو دورية أوحسب قطاع نشاط أو ذات طابع عام تتم الرقابة بعين المكان طبقا للبرنامج المسطر من طرف سلطة الإشراف المتمثلة في اللجنة المصرفية. تسمح هذه الرقابة بالتأكد من موثوقية المعلومات المرسلة إلى بنك الج زائر بموجب المتابعة المستمرة وكذا بفحص جوانب النشاط وتسيير المؤسسات الخاضعة للرقابة التي لا يمكن تقييمها عن طريق الرقابة على أساس المستندات.

وتميزت هذه الرقابة بالشروع المديرية العامة للمفتشية العامة في سنة 2011 في إطار التطبيق التدريجي للمنهج الجديد المتعلق بالإشراف المصرفي والمركز على المخاطر على مجمل المصارف والمؤسسات المالية في الساحة، ألا وهو نظام التنقيط المصرفي (SNB) الذي ينتج عنه تنقيط المؤسسة المعنية، سيحدد وتيرة ومستوى المتابعة المرتبطة بالمخاطر المتعرض لها من طرف كل مؤسسة.

4. إجراءات بنك الجزائر الأساسية لتدعيم سلامة و صلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري :

لقد قامت السلطة النقدية بجهد كبير لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي بالجزائر من قيام إتباع عدة إجراءات أساسية لتدعيم سلامة وصلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري تمثلت أهمها فيما يلي:

4-1. انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP (PESF)):

تم الشروع في تقييم الجهاز الوطني للإشراف المصرفي الجزائري في سنة 2003 بناءا على انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي وهو تقييم مشترك تقوم به بعثة مشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لجميع البلدان الاعضاء الأخرى.

يهدف برنامج تقييم القطاع المالي الذي تقوم به البعثات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تدعيم رقابة الأنظمة المالية للبلدان الأعضاء ومن ضمنها الجزائر، يرمي هذا البرنامج لمساعدة السلطات الوطنية في التعريف بالجوانب الهامة ومواطن الضعف المحتملة للأنظمة المالية. ولقد قامت المؤسسات الدولية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، بإجراء ثلاث تقييمات للنظام المالي الجزائري، فالتقييم الأول في سنة 2003، التقييم الثاني في 2007، التقييم الثالث في 2013.

2-4. إنشاء لجنة الاستقرار المالي: في سنة 2009 لقد قام بنك الجزائر بتنصيب لجنة للاستقرار المالي قصد التكفل بمهمة استقرار القطاع المصرفي من خلال السياسة الاحترازية الكلية، ويترأس هذه اللجنة محافظ بنك الجزائر وتتكون من ثلاثة من نوابه وأربعة مدراء العامين للمديريات المعنية بإشكالية الاستقرار وصلابة النظام المصرفي. وتتولى هذه لجنة المهام التالية (بنك الجزائر، 2013، صفحة 211):

- مراجعة مؤشرات الصلابة المالية المصارف، أساسا من خلال المؤشرات المسماة (المؤشرات الدنيا) الإحدى عشرة التي أقامها صندوق النقد الدولي والتي يصرح بها بنك الجزائر لهذه المؤسسة المالية متعددة الأطراف كما هو الشأن بالنسبة لكل الدول الأعضاء الأخرى؛

- دراسة تقارير تقييم الاستقرار القطاع المصرفي التي يعدها بنك الجزائر منذ سنة 2009؛

- تقييم بصفة دورية صلابة القطاع المصرفي، لا سيما من خلال اختبارات الصلابة التي طورت من سنة 2007، والتي تمكن لنتائجها أن تكف مسبقا مخاطر هشاشة القطاع المصرفي. وبغية تطوير نموذج أكثر فعالية لاختبارات الصلابة، طلب بنك الجزائر المساعدة التقنية من البنك الدولي. ولقد دخل النموذج الجديد مرحلة التجريب.

4-3. إقامة نظام اختبار على تحمل الضغوط: سعيا منه لتطوير أدوات الرقابة قام بنك الجزائر بالمساعدة التقنية للبنك الدولي بتطوير نظام متكامل وديناميكي لاختبار القدرة على تحمل الضغوط.

لقد أجرت مصالح بنك الجزائر منذ سنة 2009 اختبارات القدرة على تحمل الضغوط قصد تقييم متانة وقدرة النظام المصرفي الجزائري على المقاومة، وذلك باستخدام منهجية طوّرها صندوق النقد الدولي.

ابتداء من سبتمبر 2012، باشر بنك الجزائر بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي، في مشروع جديد يتضمن منهجية جديدة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط. ترتكز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي. وتندرج في منظور ديناميكي يسمح بتحقيق سيناريوهات أزمات معقولة حادة تهدف إلى تحديد وقياس هشاشة وقدرة المصارف والمؤسسات المالية فرديا وهشاشة وقدرة النظام المصرفي في مجمله على المقاومة (بنك الجزائر، 2014، صفحة 133).

لتحقيق هذا المشروع، كلف بنك الجزائر فريقا من عملاءه المعنيين للتكفل بأعمال تكييف وتعديل المنهجية لتوافق الأحكام التنظيمية المعمول بها والتحكم في استعمالها.

4-4. وضع جهاز مراقبة داخلي فعال: إن الأحكام التشريعية الجديدة التي أتى بها الأمر رقم (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010 ألزمت البنوك والمؤسسات المالية على وضع جهاز رقابة فعال من أجل ضمان ما يلي (بنك الجزائر، 2011، صفحة 146):

- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، و السير الجيد للعمليات الداخلية خاصة تلك التي تساعد في الحفاظ على أصولها والضامنة للشفافية ومتابعة العمليات المصرفية؛

- موثوقية المعلومات المالية و الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية.

ومن أجل تدعيم الرقابة الداخلية تم إصدار خلال سنة 2011 نظام رقم (08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية يحدد وينص على ما يلي (بنك الجزائر، 2012، صفحة 137): الأصناف الإضافية من المخاطر الواجب مراقبتها من طرف جهاز الرقابة الداخلية (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، خطر العملياتي...)؛ جهار رقابة مطابقة العمليات والإجراءات.

يتضمن نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية على ما يلي (المادة (07) من النظام رقم (08/11)، 2011):

- رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة للعمليات المحققة، وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية و التدابير المتخذة من البنك والمؤسسة المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المتعلقة بالعمليات؛

- رقابة دورية لانتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا وأخيرا فعالية وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر، مهما كانت طبيعتها.

5-4. إقامة نظام التنقيط المصرفي(SNB): لقد واصل بنك الجزائر أشغال العصرنة وإعادة صياغة كلية للعمليات المرتبطة بنشاطات الرقابة التي تقوم بها المديرية العامة للمفتشية العامة.

لقد باشر بنك الجزائر في سنة 2011 مشروعا من خلال إنشاء لجة مكلفة بتسيير وتتبع المشروع المتعلق بإقامة نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير الاحترازية، ويعتبر هذا النظام المسمى نظام التنقيط المصرفي (SNB) طريقة إشراف موحدة جديدة، مستوحاة من طريقة كاملز (CAMELS)، ومن أحسن الممارسات الدولية. يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف

والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة، بفضل مقاربته التنبؤية للمخاطر، ولقد تم الانتهاء من المرحلة التجريبية النهائية مع نهاية سنة 2012، يسمح هذا النظام ب (بنك الجزائر، 2012، الصفحات 138-139):

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد يعرفها البنك؛

- تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الإشراف؛

- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

5. الخاتمة:

إن سلامة القطاع المصرفي تعتمد على سن القوانين والتشريعات التي تحد من خطر انتشار الأزمات النظامية والتي تقع نتيجة لعدم احترام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لقواعد العمل المصرفي السليم، خاصة بعد اتجاه الدول المتزايد نحو تطبيق إجراءات التحرير المالي والعولمة المصرفية، والتي أدت إلى التزايد الملموس في أنواع وحجم المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي . يعتبر دور البنك المركزي في غاية الأهمية لرقابة البنوك والوقوف علي مدى التزامها بقواعد ومبادئ و آليات الحوكمة الالكترونية و الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، والتأكد من اعتماد معيار الالتزام بالحوكمة ضمن معايير تقييم جدارة البنوك والمؤسسات ونشر ثقافة الحوكمة لدى المسؤولين عن منح الائتمان.

تهدف السلطة النقدية في الجزائر لتطوير الصناعة المصرفية الجزائرية وذلك بتوفير البيئة الملائمة للبنوك العاملة في السوق المحلية سواء كانت بنوك عمومية أم أجنبية، ومن أجل ذلك اتخذت السلطة النقدية عدة تدابير وإجراءات

لتطوير الصناعة المصرفية والمحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي الجزائري.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في:

- تعزيز التدابير الاحترازية و التنظيمية و المحاسبية: من خلال رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الجزائر؛ تكييف الإطار التنظيمي وفق المعايير الدولية لجنة بازل (II - III)؛ وضع مخطط محاسبي بنكي جديد وتقرير محاسبي جديد؛

- تطوير البنى التحتية و الهياكل المصرفية خاصة فيما يتعلق بـ:

✓ عصرنة أنظمة الدفع وذلك بإنشاء نظامين للدفع ألا وهما نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (آرتس- ARTS) و نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة (آتكي- ATCI)؛

✓ عصرنة أنظمة الإعلام و الاتصال من خلال شروع البنوك الجزائرية العمومية منها مؤخرا في استخدام نظام معلوماتي موحد يعرف بـ (Oracle Flexcube Core Banking) هو حل مصرفي عالمي صممه أوراكل للبنوك؛

✓ تنظيم و تسيير مركزيات المعلومات وتمثلت أساسا في مركزيتي المخاطر (المؤسسات و الأسر) و مركزية للمبالغ غير مدفوعة و جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد ومركزية الميزانيات؛

- عصرنة وظيفة الرقابة و الإشراف خاصة فيما يتعلق با لرقابة على أساس المستندات سواء كانت الرقابة الاحترازية الجزئية أو الرقابة الاحترازية الكلية، و الرقابة بعين المكان.

- انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) (PESF) إذ تم من خلال تقييم القطاع المصرفي و المالي أربعة مرات في السنوات التالية: 2003، 2007، 2013، 2017؛

- إنشاء لجنة الاستقرار المالي و وضع جهاز مراقبة داخلي فعال؛

- إقامة نظام التنقيط المصرفي (SNB) و إقامة نظام اختبار على تحمل الضغوط.

ومن أهم التوصيات المقترحة ما يلي:

- ضرورة نشر الوعي على ثقافة مفهوم و أهمية الحوكمة الإلكترونية لدى كل الأطراف الفاعلة والمستفيدة سواء كانت داخلية أو خارجية بما يساهم في توظيف الآليات المناسبة في نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية؛
- العمل على تقييم الأداء المستمر للبنوك الجزائرية وفق مؤشرات الحوكمة المعتمدة.

6. المراجع:

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1. أحمد النبهاني. (2014). الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية. عمان ، الأردن: دار آمنة للنشر و التوزيع.
2. حاكم محسن محمد وأحمد عبد الحسين راضي. (2013). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار اليازوري.
3. خالد وهيب الراوي. (2010). العمليات المصرفية الخارجية. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
4. رعد حسن صرن. (2007). عولمة جودة الخدمة المصرفية. سوريا، دمشق: دار التواصل العربي.

5. رمضان الشراح وتركي الشمري ومحمد السكر. (2011). البنوك التجارية. الكويت: آفاق للنشر و التوزيع.

6. صادق راشد الشمري. (2013). استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

7. صلاح حسن. (2010). تحليل وادارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: دار الكتاب الحديث.

القوانين:

8. المادة (01) من النظام رقم (01/90). (04 جويلية 1990). المتعلق بحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

9. المادة (160) من القانون رقم (10/90). (14 أفريل 1990). والمتعلق بالنقد والقرض.

10. المادة (03) من النظام رقم (02/92). (22 مارس 1992). و المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير مدفوعة وعملها.

11. المادة (03) من النظام رقم (03/92). (22 مارس 1992). والمتضمن الوقاية والمكافحة ضد إصدار الشيكات بدون رصيد.

12. المادة (02) من النظام رقم (07/96). (03 جويلية 1996). المؤرخ في 03 جويلية 1996 والمتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها.

13. المادة (02) من التعليمة رقم (11/03). (20 سبتمبر 2011). والمتضمنة الوثائق المالية الدورية للبنوك والمؤسسات المالية.

14. المادة (02) من النظام رقم (01/04). (04 مارس 2004). المتعلق بحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

15. المادة (02) من النظام رقم (04/05) . (13 أكتوبر 2005). والمتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل.

16. المادة (02) من النظام رقم (06/05). (15 ديسمبر 2005). والمتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض.

17. المادة (02) من النظام رقم (04/08). (23 مارس 2008). والمتعلق بحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

18. المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (156/08). (26 جويلية 2008). والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (11/07) المتضمن النظام المحاسبي المالي. والصادر في الجريدة الرسمية العدد (27) بتاريخ 28 ماي 2008.

19. المادة (02) من النظام رقم (05/09). (18 أكتوبر 2009). والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

20. المادة (03) من النظام رقم (04/09). (24 جويلية 2009). والمتضمن المخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.

21. المادة (07) من النظام رقم (08/11). (28 نوفمبر 2011). والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

22. المادة (01) من النظام رقم (01/12). (20 فيفري 2012). و المتضمن مركزية المخاطر المؤسسات ومخاطر الأسر وعملها.

23. المادتين (02) و(03) من النظام رقم (01/14). (16 فيفري 2014). والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.

التقارير:

24. بنك الجزائر. (2011). بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر. الجزائر.

25. بنك الجزائر. (2012). التقرير السنوي 2011 للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر. الجزائر.

26. بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي 2012 للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر. الجزائر.

27. بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

28. Banque d'Algérie .(2005) .*Rapport Annuel 2004 Evolution Economique et Monétaires en Algérie* .Algerie.

29. Banque Extérieure d'Algérie. (2006, Avril). Amélioration des Processus de l'Organisation et la Gouvernance de l'Entreprise. *Revue d'Information Apogée*(3).

30. GASMI, M. M. (26/27/Avril/2011, Avril 26/27). Conférence scientifique internationale quatrième sur: La Modernisation du système de paiement dans les banques algérienne et la problématique de la mise en oeuvre de la commerce électronique- Indication des expériences internationales. *Modernisation du Système de Paiement et Financement du commerce Internationale*. Khemis Miliana, Algerie: centre universitaire Khemis Miliana.

مواقع الأنترنت:

31. Oracle Financial Services. (2009). Consulté le 01 05, 2017, sur http://www.oracle.com/us/industries/financial-services/046059.pdf.